المصلحة الدولية وحقوق الإنسان

د.دراجي المكي

أستاذ محاضر ب –كلية الحقوق والعلوم السياسية– جامعة الوادي

الملخص:

نحاول من خلال هذا المقال توضيح دور المصلحة في العلاقات بين الدول، التي أثبت الواقع المعيش أنه وبغية تحقيقها، تغض الدول والمنظمات النظر عن قضايا انتهاكات حقوق الإنسان في سبيل تحقيق مصالحها، ولربّما الحالة التي تثبت صحة ما نقول هي قضية العراق وليبيا التي تعد من بين العديد من الحالات التي كانت محل نفوذ الدول الكبرى على حساب الحقوق الإنسانية.

Abstract:

We try through this article to clarify the role of Interests in the relations between the states, which proved the living truth that and for the purpose of realization, the states and the organizations disregard the issues of human rights violation, and perhaps the case that making sure of what we say is the issue of Iraq and Libya that that is considered one among the many of the cases that were the subject of the influence of the major states at the expense of human rights.

المقدمـــة:

على الرغم من الأهمية الكبرى التي أصبح يحظى بها موضوع حقوق الإنسان دوليا أو وطنيا، من خلال العهود والمواثيق الدولية والإقليمية من جهة، ومن جهة ثانية من خلال القوانين والتشريعات الداخلية التي تحاول الدول أن تكيّفها وفق المنظومة القانونية الخارجية للوصول للمجتمع المصانة كرامته، إلاّ أنه ومع كل ذلك تنسى الدول الكبرى كل هذه الأشياء عندما يتعلق الأمر بتحقيق مصالحها خاصة الاقتصادية والمالية، فنجدها لا تهتم بالانتهاكات الجسمية لحقوق الإنسان داخل الدول محل تحقيق المصلحة، في حين نرى عكس ذلك من تنديد واستنكار واستنفار المجتمع الدولي وحتى المطالبة بالتدخل العسكري في الدول التي ترى أنها لا تجمعها بها مصالح قويّة.

لقد صدق من قال بأنه لا يوجد عدّو دائم في العلاقات الدولية ولا صديق دائم، وإنما هناك مصلحة مشتركة أينما وجدت تجعل من العدو صديق ومن الصديق عدّو، ومن هذا المنطلق يمكن طرح الإشكال الآتي:

إلى أي مدى يمكن الحديث عن تأثير مصالح الدول في حقوق الإنسان؟

من خلال كل هذا سنحاول أن نجيب عن هذه الإشكالية في النقاط الآتية:

1. معنى المصلحة وحقوق الإنسان.
2. تأثير قوة المصلحة على حقوق الإنسان.
3. دراسة حالتي العراق وليبيا

خاتمة عامة

1. معنى المصلحة وحقوق الإنسان:

أ/ معنى المصلحة:

قد يختلف معنى المصلحة في الفكرين الغربي والإسلامي عن بعضهما البعض وهذا بسبب التنافر الإيديولوجي لكلا الفكرين ، فهاهو الدكتور أبوحامد الغزالي الذي يعد من أبرز رواد الفكر الإسلامي يقول عنها[1]:" هي المحافظة على مقصود الشرع، ومقصود الشرع من الخلق خمسة وهو أن يحفظ عليهم دينهم ونفسهم وعقلهم ونسلهم ومالهم، فكل ما يتضمن حفظ هذه الأصول الخمس فهو مصلحة، وكل ما يفوت هذه الأصول فهو مفسدة ودفعها مصلحة".

هذا التعريف يكاد يكون محل إجماع من طرف الدكتور رمضان البوطي و الشاطبي وغيرهما.

ونستنتج من هذا التعريف أن تحقيق المصلحة بشكل عام يكون وفق الوازع الديني الشرعي، أي لا يخضع للأهواء والنزوات الشخصية المبنية على الأنانية المفرطة اللاأخلاقية .

أما في الفكر الغربي فهناك من تحدث عن نظرية المصلحة التي دافع عنها كل من "هيغل وبيدر" الذين يريان بأن المصلحة هي أساس قيام العلاقات بين الدول ومصدر

التزاماتها بالقواعد التي تنتظم بها هذه العلاقات، إلا أن هذه النظرية لا تصلح في الواقع لأن تكون أساسا للقانون الدولي العام، لأن ما تقره السياسة تحت تأثير المصلحة يتعارض مع مبادئ القانون، كما أنها تتغير وتختلف تبعا للظروف والأهواء، بمعنى عدم وجود معيار محدّد يبين لنا متى تكون هذه مشروعة، ومتى تفقد شرعيتها، ولهذا يصعب الأخذ بهذه النظرية كأساس للالتزام في القانون الدولي العام[2].

نستنتج من هذا الرأي أن المصلحة وفقا لهذه النظرة غير مقيدة ولا يمكن أن تحدها ضوابط معينة، كما أنها أيضا مفتوحة، وبالتالي فهي[3] : فكرة غائية، والغاية بطبيعتها متعددة ومتنوعة، وتتغير حيث تتنوع الرغبات، ونجد هذه السمة مصدرها في أن المصلحة في المزيّة **(Avantage)** ،المنفعة **(Utilité)**، المكسب **(Gain)**، الفائدة **(Profit)**، والسبب الجدي **(Raisonsérievse)**..... فكل هذه المسميّات سوف تعكس الغايات التي تسفر إليها الأشكال القانونية، فالغايات غير محدودة، إذ يرى كل فرد مصلحته بطريقته أو برؤيته الخاصة، وليس ثمّة شك، في أن ذلك سوف يصطدم بطبيعة الحال مع مصالح الغير.

إن هذه النظرة الغائية الفردية تكاد تكون نفسها النظرة الغائية الدولية، وهذا بدليل أن الدول تلجأ إلى عقد اتفاقات تهدف لتنسيق مصالحها غير أن هذه الاتفاقات لا تعتبر قانونية لأنها لا تستند إلى نسبة معينة من القوة، بحيث أنه إذا اختلت هذه النسبة زال الاتفاق، وأكدّ "كومبلوفيتش" أن التاريخ قد أثبت أن العلاقات بين الدول مبنية على الأنانية الخاصة وقائمة على قانون القوة فقط، وكتب "لاندستد" :ما القانون الدولي العام في الواقع سوى أداة لسياسة القوة ... [4].

وتعدُ نظرية القوة من أبرز معالم تحقيق المصلحة في العلاقات الدولية، إذ تجعلُ هذه النظرية القوة أساسا لأحكام القانون الدولي، فهذه النظرة عرفت ابتداءا من العهود القديمة، تبناها الفيلسوف "سبينوز" في القرن السابع عشر الذي أكدّ على أنه: يحق للدول أن تفعل كل ما تستطيع أن تفعله، وليس للاتفاقيات التي تعقدها أية قيمة، إذا كانت تتعارض مع مصالحها، وقد اعتنق النظرية في العصر الحديث عدة فلاسفة منهم الألماني "أدولف لاسون"، والبولوني "لودفيج كومبلوفيتش"، وقد اعتبر لاسون أن الدولة سلطة مطلقة لا تخضع لأوامر معينة أعلى منها، وهي تسير وفقا لمصالحها الخاصة، فإذا ما تعارضت مصالح دولتين، فلا سبيل، إلى حل النزاع بينهما إلا بواسطة الحرب[5].

ما يمكن قوله أن لمصطلح المصلحة أوجه متعددة يصعب حصرها خاصة في ميدان العلاقات الدولية التي تضبطها علاقة المركز بالأطراف، والتي لا تخرج عن نطاق دائرة العلاقة الموجودة بين القوي والضعيف والتي البقاء فيها للأقوى لا للأصلح.

وعليه فالمصلحة هي غاية دون ضابط تسعى الدول لتحقيقها مهما كلفها ذلك .

ب/ معنى حقوق الإنسان:

هي مجموعة الاحتياجات أو المطالب التي يلزم توافرها بالنسبة إلى عموم الأشخاص، وفي أي مجتمع دون تمييز بينهم – في هذا الخصوص- سواء لاعتبارات الجنس أو النوع أو اللون أو العقيدة السياسية أو الأصل الوطني أو لأي اعتبار آخر.[6]

ويتحدث عنها الدكتور عمر سعد الله ويرى فيها : بأن الاتفاقيات الدولية التي وقع عليها العديد من دول العالم كالعهد الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والعهد الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بالإضافة للبروتوكولات والمعاهدات الأخرى

الخاصة بمنع التعذيب، والتمييز العنصري، وانتهاك حقوق المرأة والطفل، والمجموعة الكاملة لهذه المعاهدات والعهود والاتفاقيات و البروتوكولات.(7)

لقد أشار الدكتور سعد الله إلى أن الدول هي التي تتفق وتصادق على الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان بغرض الحفاظ على كرامة الإنسان، ولكن في المقابل نلاحظ أن الدول ذاتها تنسى أو تتناسى ما تم الاتفاق عليه عندما يتعلق الأمر بمصالحها.

وعليه فقد لوحظ أن قضية حقوق الإنسان في المجتمع الدولي فقدت مصداقيتها بعدما أصابها التسييس والتناقض، فأما التسييس فقد بدا في تناول هذه القضية لأهداف سياسية بحتة وبدا التناقض في التدابير التي يتخذها مجلس الأمن لمواجهة انتهاكات القانون الدولي الإنساني، فقد اتسمت بعض هذه التدابير بالمساس بحقوق الإنسان، وتجلى ذلك بوجه خاص في فرض عقوبات على الشعوب، وكذلك في التمييز في التعامل مع الأحداث، مثال ذلك (مجزرة جنين) التي ارتكبتها إسرائيل، إذ قرر السكرتير العام للأمم المتحدة تشكيل لجنة تحقيق لتقصي الحقائق عن المجزرة ، لكن إسرائيل رفضت استقبال اللجنة وأدانت الجمعية العامة هذا التصرف ، ولو حدث ذلك في بلد آخر، لقامت الدنيا و لم تقعد، ونرى كيف أصبح المجتمع الدولي يتعامل مع قضية حقوق الإنسان تعاملا يفتقد إلى وحدة المعايير وإلى المساواة.(8)

نستطيع القول أن حقوق الإنسان في الحضارة الغربية المعاصرة ضلت على الهامش في سياسة الدول الغربية، وهو أمر يكذب الأطروحة الفلسفية التي أتى بها (هيغل) والقائلة بنهاية التاريخ و بوصول الحضارة الغربية إلى قمة التطور التاريخي، وقمة الحضارة التي ليس بعدها قمة، وهي نفس الفكرة التي برزت في كتاب (فرانسيس فوكوياما) نهاية التاريخ وخاتم البشر.(9)

2- تأثير قوة المصلحة على حقوق الإنسان:

جدير بالإشارة أن منطق قانون القوة المفروض على الساحة الدولية من قبل القوى الكبرى هو الذي جعل من المصلحة وسيلة مناقضة لقوة المنطق والقانون الذي يجب أن تسير عليه العلاقات الدولية، وعليه أصبحت المصلحة تستخدم كذريعة، لا تحرك ساكن القوى الكبرى في المجتمع الدولي خاصة عند وجود انتهاكات صارخة لحقوق الإنسان.

وتتضح الصورة أكثر في بروز التوتر بين الإتحاد الأوروبي و السياسة الأمريكية الجديدة، فهو مؤشر واحد على أن أوروبا و الولايات المتحدة الأمريكية تسيران اليوم في طريقين مختلفين...ولعل ما حدث ويحدث من زيادة حجم العنف في المنطقة العربية نتيجة زيادة حجم الشرخ بين القطبين وتزايد الأطماع نتج منه دمار في المنطقة العربية بحثا عن مصالح هذه القوى التي رأت في زيادة الفوضى وخلقها وزرع النعرات الطائفية وغيرها سبيلا لذلك...ومنطقة الشرق الأوسط وأفريقيا هي من أهم ساحات اللعب.(10)

وهناك من يرى عكس الصورة السالفة الذكر، حيث تنفرد الولايات المتحدة الأمريكية باتخاذ القرارات، وتعيد تنظيم كل القوى والترتيبات بشكل يكفل المصلحة الأمريكية لكي تكون هي الأساس لكل ذلك، وعلى الآخرين أن يكونوا تابعين لها، بما في ذلك الأوروبيون واليابانيون والروس، إنه نظام قائم على الإذعان، وها نحن نرى اليوم أن أوروبا كلها تذعن، وكذلك اليابان والصين وروسيا(11)

ويتحدث علماء الاجتماع عن معنى الإمبراطورية فيقصدون هذا الأمر بالتحديد أي قوة تفرض جدول أعمالها وشروطها، وتملي على الآخرين ما ينبغي أن

يفعلوه، وذلك بخلاف الدولة القائدة التي من الممكن أن تحاول أو تتحالف، فأمريكا عندما كانت دولة عظمى خلال الحرب الباردة فإنها اعتادت أن تتعامل مع حلفائها كأنداد في إطار الحوار حول أجندة واحدة ضد الإتحاد السوفييتي، أما اليوم فليس ثمة مفاوضات مع الإتحاد الأوروبي، ويبدو ذلك جليا في مفاوضات الأمم المتحدة حول البيئة، حيث ترفض أمريكا التوقيع، وكذلك في مؤتمر العنصرية إذ نراها تنسحب ، وكذلك الأمر في أي اتفاقية دولية يمكن أن تتناقض جزئيا مع مصالحها، حيث العالم كله في طرف، وأمريكا في الطرف المقابل.(12)

وعليه فعلى المستوى الدولي لن يجد شيء من جموح الولايات المتحدة الأمريكية في فرض رأيها وفرض الإذعان على الآخرين، والانفراد بالقرار، وعمل كل ما من شأنه تحقيق مصالحها بصرف النظر عن أي قانون أو أخلاق دولية، ما لم ينشأ تكتل مواجه لها... (13).

إن سياسة محور الشر التي أعلنها جورج بوش الابن سابقا ما هي إلا نتيجة السيطرة الصهيونية وأعوانهم في الإدارة الأمريكية التي لا زالت مع إدارة أوباما، وبإتباع هذه السياسة خسرت الولايات المتحدة مصداقيتها خاصة في ظل موقفها الداعم للكيان الصهيوني وانتهاكها لحقوق الإنسان و القانون الدولي ومجازره اليومية، مع أن حلفائها خاصة دول الإتحاد الأوروبي المنافس لها على المسرح الدولي يدين هذه السياسة المتغطرسة الأمريكية ويشاركها في ذلك تارة أخرى(14)

إن الولايات المتحدة الأمريكية تسعى للسيطرة على العالم من أجل زيادة قوتها باستعمال القوة، خدمة لمصالحها ومصالح بعض النافذين في إدارتها، وكذلك خدمة للكيان الصهيوني، ويبدو أن دول الإتحاد الأوروبي خاصة فرنسا وألمانيا تعارض هذه

السياسة بحذر في حين اعتمدتها مؤخرا في الأحداث التي عرفتها المنطقة العربية ولكن التحالف يقوم بينهما (الإتحاد الأوروبي- أمريكا) عندما تجمعهما المصلحة المشتركة. (15)

وحتى تتضح الصورة أكثر نقدم مثالا في ذلك، فلقد حرصت الولايات المتحدة وأوروبا على البقاء على مسافة حذرة من المذابح المرتكبة في إفريقيا وسيراليون، وليبيريا، ورواندا، وبوروندي، والكونغو (الزائير سابقا) بالإمكان القول أن ليس لأي من هذه القوى العظمى مصالح في إفريقيا، لكن فقدان الاهتمام لديها ترك بالتأكيد فراغا في المنطقة وعدم استغلالها للفرصة التي عرضت نفسها أمام هذه الدول للمبادرة إلى حماية الحقوق الإنسانية أفضل برهان على أن هذه الدول فقدت الحسّ والسلوك المفترض بالقوى العظمى[16].

3- دراسة حـــالة: العراق وليبيا:

حتى يتسنى لنا توضيح تأثير قوة المصلحة الدولية على حقوق الإنسان سنحاول أن نوضح ذلك في ما يلي:

أ/العراق:

بتاريخ 2003/03/20 قامت الولايات المتحدة الأمريكية بمساعدة كبيرة من بريطانيا العظمى وعدة دول أوروبية وأخرى أعضاء في الاتحاد الأوروبي باحتلال العراق خلافا لقواعد القانون الدولي العام، ودمرت العراق وارتكبت أبشع الجرائم بحق شعب ذنبه الوحيد أنه يرفض الظلم والجور الأمريكيين، وكانت الدولة الأوروبية الأكثر معارضة لأمريكا بخصوص غزوها للعراق هي فرنسا لكن منذ وصول الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي للحكم في ماي 2007 أصبحت هذه المعارضة غائبة[17].

إنّ السؤال الذي يطرح نفسه في مثل هذه الحالة، لماذا تقوم الولايات المتحدة الأمريكية بهذه الحرب ضد العراق ؟! هل بهدف القضاء على النظام الديكتاتوري البعثي؟ أم هو بهدف إرساء الديمقراطية؟

إنّ الإجابة الصريحة عن ذلك تشير إلى ضرورة وضع النفط العراقي تحت السيطرة الأمريكية وبذلك تضرب الإدارة الأمريكية عصفورين بحجر واحد، فهي من جهة تضمن إمدادات النفط إلى الولايات المتحدة الأمريكية وبالأسعار التي تناسبها، فحسب المحلل السياسي البريطاني "ألن وودز" فإنه إذا تمكن الأمريكان أن يضعوا أيديهم على النفط العراقي فإنهم سيحصلون على ما وصف بأنه وثيقة تأمين شامل للمستقبل وسيكونون في وضع يمكنهم من استخراج كميات هائلة من النفط، وهكذا سيسطرون على الأسعار، كما يضمنون حاجيات أمريكا للمستقبل المنظور...[18].

ويتضح ذلك من خلال الموافقة التي قدمها الرئيس "جورج بوش الابن" بزيادة حصة الإنتاج النفطي وتصديره وذلك استجابة للاحتياجات الأمريكية من النفط، وزيادة الطلب العالمي عليه ومنعا لارتفاع أسعاره[19].

وفي رأي آخر للمحللّ البريطاني "انطوني كارديسمان" في صحيفة (واشنطن تايمز) في العدد الأول من شهر آب 2002[20]: بأن أمريكا لن تشن حربا على العراق بحجة وجود أسلحة دمار شامل، أو لمشاركته بعمليات إرهابية، بل كون العراق يملك 60% من فائض النفط في العالم، وبالتالي فإن الحرب على العراق هي مخطط إستراتيجي غربي، إضافة إلى التخلص من نظام صدام حسين...

كما أن ذلك يعني أيضا الهيمنة على ثاني أكبر احتياطي نفطي في العالم وذلك لقرب نفاذ النفط في الحقول الأمريكية إذ توقفت آخر الحفارات في تكساس في مارس 2006، حيث أن عصب الحياة في الولايات المتحدة هو النفط .. وهو ما يؤكده خبراء النفط والطاقة حيث يعتقدون أنه بعد 2015 لن تكون هناك نشاطات نفطية داخل الولايات المتحدة الأمريكية، وسينفذ الاحتياطي الأمريكي بكامله، علما بأنها تستهلك 26 مليون برميل يوميا ... [21].

وخلاصة القول فإن السيطرة على العراق هي النفوذ على الشرق الأوسط وبذلك التحكم في النفط لصالح إقتصاد أمريكا واستمرار زعامتها وأمن إسرائيل واستمرار هيمنتها وقمعها للعرب و المسلمين، وإلا كيف نفسر إعلان كوريا إنتاج أسلحة الدمار الشامل وهي تتحدى بذلك أمريكا علنا وفي المقابل لا تتحرك أمريكا إلا من خلال المهادنة والوسائل الدبلوماسية [22].

ب/ليبيا:

يرى الكثير من المحللين أن الأهداف الأساسية للحرب على العراق وليبيا، هو إعادة تطوير الطاقة الإنتاجية النفطية لهذه البلدان واستغلالها...والتحكم في السعر العالمي للنفط .بما يتماشى مع أهداف النمو الاقتصادي الأمريكي، فالعراق يتمتع باحتياطي ضخم يقدر بنحو 78 مليار برميل من الاحتياطي المؤكد، و51 مليار برميل من الاحتياطي المحتمل، ما يشكل مجموعة ثاني أكبر احتياطي في العالم، نفس الشيء بالنسبة للاحتياطي الليبي المهم...

وبالتالي فإن ضرب العراق وليبيا والتغيير في مصر و ضرب سوريا...ومناطق أخرى من العالم هو أحد أهداف حماية المصالح الأمريكية التي قد تتعارض كثيرا مع مصالح حلفائها.(23)

ولقد كانت ليبيا الشكل الأكثر إثارة للانتفاض العربي التي كان أساسها الأول...(البترو دولار) ، فحين رفض القذافي صديق ساركوزي وبرلسكوني ترك البلد و الحكم، انهالت صواريخ الناتو والقصف الجوي الذي حصد 40 ألف إنسان من أجل الحفاظ على دم الشعب الليبي وحماية الأمن و السلم الدوليين.(24)

لقد أثارت الاستعانة بالقوات الجوية لحلف شمال الأطلسي(الناتو) بتبريرات مختلفة، لغطا و شكوكا ومخاوف حول أهداف الحلف ودوره في النظام الليبي الجديد، وهو ما يتطلب الحذر و المراقبة...لأن الغرب علَّمنا أنه ليس جمعيات خيرية بل أن له مصالح جشعة يسعى إلى تحقيقها وراء أي عمل أو مبادرة يقوم بها.(25)

وهو ما قامت به الدول الكبرى قبل شهر من الثورة الليبية بمنع ظهور مبادرة القذافي التي تحدث عنها في آخر قمة عربية بغية توحيد عملة عربية من الذهب يتم بها تصدير النفط إلى الدول الأجنبية، حيث يصبح تصدير النفط مقابل الذهب، حيث قال القذافي بأنه سيكون منافسا قويا للدولار الأمريكي و اليورو الأوروبي...ولقد كانت ليبيا تمتلك 144طن من الذهب كما كانت من أكثر الدول الغنية بالبترول في العالم العربي. (26)

لقد حدث لليبيا مثلما وقع للعراق، فكلاهما استهدف طمعا في ثرواته الطبيعية، فلم يعرف العالم الغربي أثناء تدخله في العراق وليبيا سوى البحث عن مصالحه الخاصة دونما اعتبار لأوضاع حقوق الإنسان داخل هذه الدول وهو ما يزيدنا قناعة بأن

الحضارة الغربية بشكل عام أصبحت تفتقد للوازع الإنساني و الأخلاقي الذي جعلت منه الحضارة الإسلامية نبراسا ينير طريقها ورسالة تعيش لأجلها.

خـــاتمة عـــامة:

ما أردت أن أخلص إليه في هذه الورقة البحثية أن العالم الغربي بشكل عام والولايات المتحدة الأمريكية بشكل خاص يستخدمون كل الوسائل والسبل لتحقيق مصالحهم أو ما يصبون إليه حتى على حساب إنسانية الإنسان وكرامته، وهو ما تمّ الإشارة إليه في دراسة حالتي العراق وليبيا.

لأنهم يعتبرون أن النفط بالأساس هو القلب النابض بالنسبة لهذه الدول، وبدونه لا يمكن العيش، فهو الدم الذي يسري في عروق المدن المعاصرة، وهو الذهب الذي يسيل لبريقه لعاب أصحاب النفوذ وجامعي المال، فالشركات و المؤسسات والمصانع والبيوت والسيارات الأمريكية و الأوروبية تتوقف إن إنقطع عنها هذا المنتوج...(27)

الهـــوامش:

1. فوزي خليل، موقع www.onislam.net/arabic/madarik/conceptsl
2. أحمد إسكندري، محمد ناصر بوغزالة، القانون الدولي العام،ج01، الجزائر، مطبعة الكاهنة، 1997، ص92
3. شوقي السيد، "مفهوم المصلحة باعتبارها غاية للحق"، مجلة دراسات قانونية، العدد01، الجزائر- الوادي، دار القبة للنشر والتوزيع، 2002، ص30.
4. أحمد إسكندري، محمد ناصر بوغزالة،المرجع نفسه، ص91-92.
5. المرجع السابق، ص91.
6. أحمد الرشيدي،حقوق الإنسان، مصر،دار الشروق الدولية،2005،ص35.
7. عمر سعد الله، مدخل في القانون الدولي لحقوق الإنسان، الجزائر، د م ج ، 2003، ص16.
8. أحمد فتحي سرور،العالم الجديد بين الإقتصاد و السياسة و القانون، مصر، دار الشروق، 2005،ص108.

9. عمار مساعدي،"الجريمة وحقوق الإنسان في الحضارة المعاصرة بين النصوص الشرعية و القوانين الوضعية"، مجلة الصراط، جامعة الجزائر، كلية العلوم الإسلامية، العدد 06، 2002،ص262.

10. حسام الدين بوعيسى، "المنطقة العربية:حروب المصالح بين أوروبا والولايات المتحدة...والتحول الديمقراطي الزائف؟ !"، مجلة فكر ومجتمع، الجزائر، الصادرة عن طاكسيج للدراسات و النشر، العدد 15، 2013،ص291.

11. برهان غليون وآخرون، المتغيرات الدولية والأدوار الإقليمية الجديدة، ط1، الأردن، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2005، ص26.

12. المرجع نفسه، ص27.

13. المرجع السابق،ص 34.

14. حسام الدين بوعيسى، المرجع نفسه، ص293.

15. المرجع السابق،ص293.

16. أوزوالدودي ريفيرو، خرافة التنمية الإقتصادية، ط1 ، لبنان، الشركة العالمية للكتاب، 2003، ص51-52.

17. عبد المجيد العبدلي، قانون العلاقات الدولية، ط3، تونس، مطبعة فن وألوان الشرقية -1-، 2010، ص605-606.

18. سمير صارم، إنه النفط يا (...) الأبعاد النفطية في الحرب الأمريكية على العراق، دمشق، دار الفكر 2003، ص79-80.

19. المرجع نفسه، ص82.

20. المرجع السابق، ص82.

21. محمد صادق إسماعيل، "قانون النفط العراقي... خطوات واسعة نحو الفساد"، مجلة السياسة الدولية، مصر، مطابع الأهرام التجارية، السنة الثالثة والأربعون، العدد 168، 2007، ص154 -155.

22. القاضي نبيل عبد الرحمان حياوي، بغداد تتألم، بيروت، دار القلم، ص29 (بتصرف).

23. حسام الدين بوعيسى، المرجع السابق، ص291

24. المرجع السابق، ص291.

25. توفيق المدني وآخرون، الربيع العربي...إلى أين؟أفق جديد للتغير الديمقراطي، ط3، لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية،2012، ص273.

26. الموقع: www.revfacts.blogspot.com/2011/10/blog-post-27.html

27.حسام الدين بوعيسى، المرجع السابق، ص292